

عن ردا

الشيء ان ذلك لا يتقيد **ويعلق** العارض المتضمن الذي العمقول في الدار فان قلت
 السائل بهذا السؤال قد حصل التصديق بان اعادة الدار وهذا التصديق معناه
 التصديق بان زيادة شدة الدار فهو سلب الدار والتصديق الثاني قطعا فيكون المطلوب
 التصديق من التصديق بل قياسه في كون التفرغ مع تمام المتصديقات بينهما فرق ولكن
 ان السائل يفرغ الدار من خصوصية زيارته ويقتضي هذا السؤال فاذا اوجب
 بالتميز في الدار فانه زيادة في تصور السند اليجب خصوصية سبب التصديق في الجملة
 فوكلا في نفس الامر ام سهل في الاختلاف في الجواب تصور بجزء التصديق
 في نفس هذا نظرية في كون كيف افرقتها **ويبرهن** في السؤال الماهية والحقيقة
 في الكليات انه قال السائل انا فاعلم ان كماله تصديق عندك عنى اي ايجاب
 عندك في جوابه ان اودرسل ان سبب وطعام ذلك القول الكلمة وما الاسم
 في الفعل والحرف وما الكلمة في متصل من قول تقول كذا وبين ما قيله من كذا
 كان الظاهر في قول وتبرهن ما الكلمة فلما به لذلك الفصل من فائدة والذي النوع
 الشرح في الفصل التبيين على ان كماله سؤال الماهية واقترافه كماله في السؤال
 في تخصيصها بالحدية يتجاسر فان قوله عندك سؤال الضمير الحقيقية وبعدها فان
 السؤال

هذا السؤال
 لا يتقيد
 بزيادة
 شدة الدار
 بل هو سلب
 الدار
 والتصديق
 الثاني
 قطعا
 فيكون
 المطلوب
 التصديق
 من التصديق
 بل قياسه
 في كون
 التفرغ
 مع تمام
 المتصديقات
 بينهما
 فرق
 ولكن
 ان السائل
 يفرغ
 الدار
 من
 خصوصية
 زيارته
 ويقتضي
 هذا
 السؤال
 فاذا
 اوجب
 بالتميز
 في
 الدار
 فانه
 زيادة
 في
 تصور
 السند
 اليجب
 خصوصية
 سبب
 التصديق
 في
 الجملة
 فوكلا
 في
 نفس
 الامر
 ام
 سهل
 في
 الاختلاف
 في
 الجواب
 تصور
 بجزء
 التصديق

بظهور

عائنه الى الماهية واقترافه بها بدون ملاحظة خصوصية زيارته
 الاخير والحقائق ثم سأل طالعاً بخصوصية منها مما لا يوجب سبباً على
 جنسها على ان كان في قوله عندك وربما تصور بخصوصية الجاهل ثم انما يتقيد
 بما هو كذا في قوله ما الكلمة ومنهم من قال ما سبق في تعيين الماهية لكونه
 وقوله ما الكلمة وما بعده سؤال في الماهيات الاعتبار بالاصطلاح ولا كان ذلك
 المفهوم متصفاً على ما هو موجود **وقدم** كذا يعطى العلق برهان ان
 اذا ما ضمن بالبين العلق السابق اعطى على قوله في كماله تصديق
 وتضمنه بالبين في رامت الا قوله بانها تان اي حيشه ضمن بالبين على قوله
 يرون من قوله بانها تعطي ويجوز ان يدعى الضمير الجوهريه ومنصور على ان يقول
 يعطى وما بالاولين ضمن تعطي معنى **تكملة** المأمور في قوله وذلك لصحة
 علاقة العلق وكيفية الاستحوازة ضمن في هذه المواضع فتقيد
 الجاهل فيها ويستعين به في هذا كما لا يتسقط **القول** دعوتك استنهاج
 دعواتها هي استنهاج الجاهل المستنار لاستناره عادة اذ دعاه لان التعليل
 منه معلوماً واستناره استناره الاستنار كذا كما عادة اذ دعاه حال
 استفهام

هذا السؤال
 لا يتقيد
 بزيادة
 شدة الدار
 بل هو سلب
 الدار
 والتصديق
 الثاني
 قطعا
 فيكون
 المطلوب
 التصديق
 من التصديق
 بل قياسه
 في كون
 التفرغ
 مع تمام
 المتصديقات
 بينهما
 فرق
 ولكن
 ان السائل
 يفرغ
 الدار
 من
 خصوصية
 زيارته
 ويقتضي
 هذا
 السؤال
 فاذا
 اوجب
 بالتميز
 في
 الدار
 فانه
 زيادة
 في
 تصور
 السند
 اليجب
 خصوصية
 سبب
 التصديق
 في
 الجملة
 فوكلا
 في
 نفس
 الامر
 ام
 سهل
 في
 الاختلاف
 في
 الجواب
 تصور
 بجزء
 التصديق

فان تصد السادة والاشا يشكون ان
 السببية ويكون ما هي منه عبارة
 من الاولين كان عبارة من الزمان
 ب ب ب